محاضرة رقم 1

في مقياس: التنمية الإدارية

موجهة لطلبة السنة الثالثة

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

مقياس: التنمية الإدارية

السنة الدراسية: 2020-2021

إعداد: أ.د. بومدين طاشمة

التأصيل النظري لمفهوم التنمية الإدارية:
دراسة في المفهوم والأهمية

إن استخدام لفظ النظرية في مجال دراسة التنمية الإدارية يشوبه بعض الشك، باعتبار أن النظرية لها أركانها، فهي مجموعة من المفاهيم التي تبحث في العلاقات الافتراضية بين عدة متغيرات، بقصد فهم الظواهر والتنبؤ بها، وضبطها. ناهيك عن التعقيدات والصعوبات التي تعترض دراسات القضايا والمشكلات الإدارية، وصعوبة استخدام الطرق المخبرية لاختبارها، ولهذا تبقى الدراسات فيها خاضعة للاجتهاد الشخصي ولتأثيرات الثقافة والبيئة التي يتأثر بها الباحث.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الإدارية ولماذا التنمية الإدارية:

أولا: تعريف التنمية الإدارية:

التنمية الإدارية عملية تدخل هادفة منظمة تسعى إلى جعل عمليات الإدارة وطرقها ووسائلها تتلاءم مع مرحلة التطور التي ... بلد من البلدان وكذلك جعل عمليات الإدارة وطرقها وتقنياتها تتواءم مع الأهداف التنموية الشاملة " الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" التي يسعى هذا البلد إلى تحقيقها من خلال خططه التنموية.

والتنمية الإدارية هي إستراتيجية تدخل شاملة تعتمد على جهد منظم يهدف إلى إحداث التغيير بغية تحسين كفاءة وفاعلية الجهات الإدارية لتطوير مقدرتها على التجدد والتطور والتلاؤم مع المتغيرات السريعة" تقنية –علمية– سياسية– تشريعية– اقتصادي،أي أن التنمية الإدارية هي طريقة منظمة لإحداث التغيير الضروري في جهة ما أو مؤسسة ما أو منظمة ما عن طريق التدخل في كيفية عملها أو في آلية سير العمل بغية تكينها من تبني إستراتيجية للرد على المتغيرات والسيطرة عليها والتأثير فيها والتلاؤم معها.

ويفترض أن تقدم إستراتيجية التنمية أو التطوير هذه وبكل بساطة لمتخذ القرار المناسب وفي الوقت المناسب والمكان المناسب القدرة على رؤية الأمور بوضوحها وواقعها وتحليلها بعمق وموضوعية وتمكنه من اتخاذ القرار المناسب لمواجهة ظاهرة معينة مما يتيح للجهة التي يديرها مواكبة ما يحدث من تطورات وتغيرات في محيطها وبيئتها والسير قدماً على طريق تحقيق الأهداف.

لذا تعتبر التنمية الإدارية عملاَ إدارياً علمياً منظماً من شأنه القيام بتغيير مخطط هادفاً لتحولات إيجابية في مجمل عناصر العمل الإداري في الدولة.ولأن الإدارة هي مدخل لأي تنمية ودونها لا تتحقق الأهداف وتحديث الإدارة ليس سهلاً ويحتاج للكثير من العمل وما نجده من عقبات في دوائرنا ناجم عن سوء الإدارة بدءاً من التعيين وطرقه وانتهاء بالعاملين حيث لا يتوفر للكفاءات مكان بل يكون التعيين مزاجياً وغير مدروس.

ومهما كانت التكنولوجيا متقدمة فإن تخلف الإدارة يهدر الناتج لذلك لا بد من توفير عوامل مهمة كبناء قاعدة للمعلومات تقدم معلومات دقيقة وموثقة لدعم التخطيط وصنع القرار.

التنمية الإدارية هي عملية النهوض بالوضع الراهن في العمل الإداري في المجالات المختلفة، وذلك من خلال توظيف الآليات الإدارية الحديثة التي تهدف بصورة مباشرة إلى تنظيم العمل في الجوانب الإدارية بشكل شامل، من خلال تحديد مجموعة من الأهداف، وحشد الجهود نحو تحديد المشكلات ونقاط الضعف، والعمل على حلّها، ومن هنا نجد تفسيراً واضحاً للعلاقة الوثيقة بين كلّ من هذا النوع من التنمية وبين كل من مصطلحات حلّ أزمات العجز الإداري والمالي، والتطوير والإصلاح الإداريّ.

ولكي تصبح التنمية الإدارية فعّالة ورشيدة لا بدّ من توفر ظروف تساهم في إنجاحها منها كالمساءلة، والمساواة، والمشاركة، والشفافيّة، والقدرة على التأقلم وكذلك الاستجابة للمتغيّرات، حيث إنّ التنمية هي بمثابة نتيجة نهائية للعديد من العمليات طويلة الأجل، والتي تنتج عن نوع من التخطيط السليم، ويتمّ تنفيذها بعناية، مع ضرورة وجود قناعة بالأثر الإيجابيّ الناتج عن القيام بها.

ثانيا: أهمية التنمية الإدارية:

لقد أثبتت التجارب أنه إذا لم يحدث التطوير الإداري لمواكبة التغيرات الداخلية والخارجية للجهات ذات العلاقة فوق تظهر على أعمالها علامات مرضية وسمات تراجعية داعية إلى ضرورة إحداث التطوير والتمية اللازمين.

ومن المعروف أن الدول النامية لا تواجه لوحدها مشكلة التنمية الإدارية وإنما تسعى الدول المتقدمة أيضاً إلى تطوير أساليب إدارتها كي تستطيع التكيف مع التطورات اليومية لكن الفرق الجوهري بين النوعين من الدول يكمن في أن الدول النامية لا تطور إدارتها بشكل ديناميكي بل يوجد فتور وتراخ في إحداث التطوير الإداري ويعود سبب ذلك إلى تعدد المسائل والقضايا التي تهتم بها الدول في البلد النامي إلى

جانب المركزية الشديدة التي تتصف بها هذه البلدان مما يلقي عبئاً كبيراً على كاهل السلطات المركزية ولا يتاح لها بالتالي الوقت الكافي لإيلاء التطوير الإداري ما يستحق من اهتمام.

كما تكمن أهمية التنمية الإدارية في:

- تضمن التنمية الإدارية أن تقوم مجالس الإدارة بدورها في الإشراف على كافّة أعمال المنظّمة، والقيام بدور فعّال في التدقيق على كافة الأعمال الإدارية والمالية، ووضع آليات تسمح بمساءلة الإدارة التنفيذيّة.
- تؤمّن الالتزام بتطبيق معايير المراجعة والتدقيق المالي، والتي تساعد في الحد من الممارسات السلبية للإدارة.
- تفعيل دور وحدات إدارة المخاطر والرقابة عليها، وتقييم وتحسين العمليات الداخلية في المؤسسة وتحقيق الضبط الداخلي .تحقق الافصاح والشفافية بما يحقّق مصالح الاطراف المختلفة ذات العلاقة.
- تحدّ من السلوك غير الأخلاقي والفساد والتلاعب في كافة الجوانب الإدارية . تساعد في تصويب وتقويم أداء المؤسسات من خلال الالتزام بالمتطلبات القانونية والإدارية وغيرها .فحص خلفيات الموظفين المتقدمين لشغل الوظائف وسجلاتهم الوظيفية السابقة، لضمان نزاهتهم وشفافيتهم والتأكّد من أنّهم يملكون مجموعة من القيم والأدبيات الأخلاقية تكون بمثابة البوصلة التي توجههم نحو أداء المهام المطلوبة منهم.